الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي

لواندا، أنغولا

23–27 تشرين الأول/أكتوبر 2023

إعلان لواندا

العمل البرلماني من أجل السلام والعدل
والمؤسسات القوية (الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة)

صادقت عليه الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي
(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

تقع المسؤولية على عاتقنا. هذه هي الرسالة الشاملة التي نحتفظ بها، نحن البرلمانيين المشاركين في الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي في لواندا، من مناقشتنا العامة حول *العمل البرلماني من أجل السلام والعدل والمؤسسات القوية*، بما يتوافق مع الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة العالمية (الهدف 16)، المعروف أيضاً بـ"هدف الحوكمة".

وقد سلّط نقاشنا الضوء على الدور الحاسم للحوكمة الرشيدة كصالح مجتمعي في حد ذاتها وكوسيلة لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدت في العام 2015. تعتبر الحوكمة الرشيدة الغراء الذي يربط الناس ببعضهم البعض وبمؤسساتهم، ويعزز التضامن والمشاركة المدنية والمواطنة السياسية. في الوقت نفسه، كما هو محدد في الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة، تمكّن الحوكمة الرشيدة من صنع السياسات السليمة والمساءلة المباشرة أمام الناس، والتي بدونها لن ننجح في كفاحنا المشترك ضد الفقر وعدم المساواة والنزاع والتدهور البيئي، بما في ذلك حالة الطوارئ المناخية، التي نشهدها في كل ركن من أركان العالم.

فلقد قمنا بتقييم العديد من مسائل الحوكمة التي تم تسليط الضوء عليها في الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة والتي تحتاج إلى اهتمام فوري وفقاً لتقارير الأمم المتحدة، ولكن أيضاً، والأهم من ذلك، لتجربتنا في بلداننا، حيث أصبح الاستياء الشعبي من مؤسسات الحكومة – والسياسة بشكل عام – أكثر وضوحاً من أي وقت مضى.

وبوصفنا ممثلين للشعب، فإننا ندرك تماماً مسؤوليتنا في معالجة هذا الوضع. ننهي هذه الجمعية العامة مدركين تماماً أن الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة يتعلّق، أكثر من أي هدف آخر، *بالبرلمان* باعتباره المؤسسة الرئيسية للحوكمة في كل بلد. وبما أننا نتمتع بسلطة سن القوانين واعتماد الموازنات والإشراف على السلطة التنفيذية، فنحن في وضع فريد يسمح لنا بجعل الحكومة تعمل بشكل أفضل على جميع المستويات – الوطنية ودون الوطنية والمحلية – واستعادة ظروف التعايش السلمي التي تدعم التنمية المستدامة والديمقراطية بجميع أبعادها.

وتتصدر قائمة مسائل الحوكمة التي يجب علينا معالجتها على وجه السرعة الحاجة إلى تعزيز الثقة وكفالة المشاركة الأكثر نشاطاً للمواطنين في المؤسسات على جميع المستويات، بدءاً ببرلماناتنا، حيث يجب أن يكون تمثيل النساء والشباب، فضلاً عن الفقراء والفئات المحرومة الأخرى، أكثر إنصافاً.

ونؤمن أن الإدماج والتمثيل أساسيان لبناء الشرعية والشفافية، بوصفهما مفتاح المساءلة الأكثر فعالية. فمن خلال فتح المؤسسات للناس من جميع مناحي الحياة ومن دون تمييز، يمكننا تعزيز ثقة الناس في مؤسساتهم وتقديم الخدمات العامة التي تقدم وتطوّر السياسات التي لا تغفل أحد. وفي ما يتعلّق تحديداً بالمسألة الرئيسية المتمثّلة في التمثيل العادل لمختلف المجموعات والقوى السياسية في البرلمانات، سنسعى جاهدين لاستعراض وإصلاح نظمنا الانتخابية حسب الحاجة في ضوء إعلان الاتحاد البرلماني الدولي بشأن معايير إجراء انتخابات حرة ونزيهة، فضلاً عن المعايير الدولية الأخرى.

وتوفّر المؤشرات الجديدة للبرلمانات الديمقراطية، التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة الأخرى، أداة هامة لمساعدتنا على تقييم وتعزيز برلماناتنا وفقاً للمبادئ الواردة في أهداف التنمية المستدامة، مثل الفعالية والمساءلة والشفافية والمشاركة. ونرحّب بنشر هذه المؤشرات، التي ستساعد على توجيه تطوير مؤسساتنا. وسنبذل قصارى جهدنا لتحويل هذه المبادئ إلى عمل وتقديم تقرير عن التقدم المحرز.

ومن بين الحلول المختلفة الممكنة لجعل البرلمانات أكثر شمولاً، سننظر في تدابير لتعزيز الحصص الطموحة والمصممة جيداً والتي تهدف إلى التكافؤ بين الرجال والنساء والتمثيل العادل لجميع الفئات، فضلاً عن مواءمة الحد الأدنى لسن الأهلية لشغل المناصب العامة مع سن الاقتراع. وسنسعى إلى استعراض سياساتنا وعملياتنا، بهدف ضمان تقاسم المناصب القيادية بالتساوي بين الرجال والنساء داخل مؤسساتنا وبناء ثقافة الشمولية وعدم التمييز بما يتماشى مع خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات المراعية للجندر.

ويجب أن تكون سيادة القانون، وفكرة عدم وجود أحد فوق القانون، وأن جميع الناس متساوون بموجب القانون، وأن لكل شخص الحق في الحماية بموجب القانون، في صميم عملنا لتعزيز الحوكمة.

ومع وضع هذا المبدأ الأساسي في الاعتبار، سنهدف إلى الحد من الفساد حتى لا يتم تحويل الموارد العامة لتحقيق مكاسب شخصية ولا يتم تصميم السياسات بما يتناسب مع مصالح معينة على حساب الصالح العام. وسنسعى على المنوال نفسه، إلى تحرير الحكومة والهيئات التنظيمية ذات الصلة من "الاستيلاء على الشركات" الذي يعتبر سبباً متكرراً لتشويه نتائج السياسة. وسنسعى جاهدين، مستلهمين في ذلك المبادرات العالمية الأخيرة لمكافحة التدفقات المالية وتدفقات الأسلحة غير المشروعة، إلى تشديد القواعد وسد الثغرات التي تمكّن هذه الأشكال الشائنة من الفساد. نحن ندعم مؤسسات مراجعة الحسابات الوطنية لدورها القيّم في ضمان الشفافية والمساءلة من خلال التحقّق المستقلّ من الإنفاق العام والعمليات الحكومية ذات الصلة.

وفي ما يتعلق بنظام العدل، سنسعى إلى تعزيز حياد المحاكم، والإسراع بالمحاكمات، وتوسيع نطاق المساعدة القانونية وغيرها من التسهيلات لتحسين إمكانية وصول الفئات الأكثر ضعفاً، وتوسيع نطاق توافر إجراءات أقل صعوبة مثل التحكيم والوساطة، وضمان الإنصاف في إصدار الأحكام.

وبالتالي، سنتطلع إلى إنشاء أو تعزيز مؤسسات وطنية مستقلّة لحقوق الإنسان بوصفها أدوات أساسية لتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها. سنسعى للعمل عن كثب مع هذه المؤسسات لتنفيذ توصياتها، ومواءمة التشريع الوطني مع المعايير الدولية. في إطار الذكرى السنوية الـ75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نتعهد بتنشيط أعمالنا لتعزيز حقوق الإنسان، وحمايتها. وسنبذل قصارى جهدنا لدعم حق جميع منظمات المجتمع المدني المشكّلة بصورة مشروعة في إسماع أصواتها باسم المجموعات التي تمثلها. وسندرس أيضاً التدابير الرامية إلى تعزيز الأطر التنظيمية التي تحكم الحق في الحصول على المعلومات بحيث يمكن، باستثناء لأكثر أسباب الأمن القومي حساسية، إتاحة المعلومات التي تمتلكها الحكومة للناس عند الطلب وفي الوقت المناسب.

ولا يمكن إحلال السلام من دون عدل. وبما أن النزاعات داخل البلدان وفي ما بينها لا تزال أكثر تواتراً، وشدة على نحو ينذر بالخطر، مما يقوّض مكاسب التنمية، فإننا سنسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات التي غالباً ما ترد في عدم المساواة الاقتصادية والتمييز ضد مجموعات بأكملها، بسبب الاختلافات الجندرية أو العرقية أو الإثنية أو الدينية

أو الثقافية. وسنسعى أيضاً إلى زيادة الاستثمار في الأمن *البشري* – الذي يُعرف بأنه توفير الغذاء والرعاية الصحية والأمن البيئي وغير ذلك من المساهمين في رفاه الإنسان – بوصفه الطريق الرئيسي نحو السلام والتنمية.

ونؤكد من جديد بقوة إيماننا بسيادة القانون، على الصعيدين الوطني والدولي، بوصفها الأساس لمنع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك بالحوار والدبلوماسية بوصفهما السبيل الوحيد نحو السلام الدائم. وندعو الأطراف في جميع النزاعات المسلحة إلى التقيّد باتفاقيات جنيف للعام 1949، وبروتوكوليها الإضافيين من دون استثناء. ونشجع على زيادة تكرار استخدام محكمة العدل الدولية وغيرها من المؤسسات القضائية الدولية كأدوات رئيسية لحل المنازعات بين البلدان بالوسائل السلمية.

ولا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن جمعيتنا العامة هنا في أنغولا قد انعقدت على خلفية أزمة متصاعدة بسرعة في الشرق الأوسط. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء العواقب الإنسانية للأزمة، ونناشد المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات حاسمة لضمان مرور الإغاثة الإنسانية من دون عوائق إلى غزة من دون تأخير. وفي المقام الأول، يجب أن تتوقف الأعمال العدائية في هذه المنطقة ويجب أن تستأنف المفاوضات نحو حل مستدام قائم على دولتين، بحيث تعيش إسرائيل ودولة فلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

وإدراكاً منا بأن معظم النزاعات المسلحة وجهود الوساطة ذات الصلة تهيمن عليها الرجال، فإننا سندعم مشاركة النساء والشباب بشكل أقوى في عمليات السلام. وسنسعى جاهدين إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع جميع أشكال العنف ضد النساء، ومكافحته، ولا سيما النساء في السياسة، وكذلك ضد الأقليات والفئات المهمشة، وتقديم المساعدة للناجين.

وتتمثل إحدى المقاييس الرئيسية للحوكمة الرشيدة في نوعية الخدمة المدنية والقطاع العام بوجه عام، اللذين يوفران أكبر قدر من التفاعل المباشر بين الحكومة والشعب. ونسلم بضرورة إجراء إصلاحات عميقة في الإدارات العامة بحيث يتوافر لها عدد كاف من الموظفين من خلال عمليات توظيف عادلة وشفافة، فضلاً عن تزويدها بأحدث الأدوات لتوفير خدمات جيدة للناس. والأهم من ذلك، سنسعى إلى ضمان المزيد من مدخلات المواطنين المباشرة في إصلاحات القطاع العام وفي إدارة الخدمات العامة، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والحفاظ على البيئة، من أجل تلبية احتياجات الناس بشكل أكثر فعالية.

وسيتوقف نجاح جميع إصلاحاتنا بشكل بالغ الأهمية على حشد الموارد المالية والبشرية. نحن ملتزمون بعكس مسار نقص الاستثمار في المؤسسات والعمليات التي تقع في صميم الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، يجب بذل جهد أكثر تنسيقاً لجمع البيانات عن الجندر والعمر والدخل وغير ذلك من المعايير الأساسية لتحديد الأشخاص الأكثر عرضة للإهمال. كحصة متواضعة نسبياً من الموازنات الوطنية، ستقدم تكلفة تنفيذ الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة أرباحاً العالية من حيث تحقيق التماسك الاجتماعي الإيجابي والسلام ونتائج التنمية في جميع المجالات. وفي هذا الصدد، ندعو البلدان إلى استعراض سياساتها في مجال التعاون الإنمائي بحيث يولى الاهتمام الواجب للاستثمارات، وبناء القدرات في قطاعات الحوكمة في البلدان المتلقّية.

وفي ضوء التقييم العالمي الرئيسي للهدف رقم 16 المتوقع في منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة في العام 2024، سنهدف إلى إجراء مراجعة شاملة لخططنا الوطنية لتحقيق الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة والقطاع العام بشكل عام، بما في ذلك من خلال جلسات الاستماع البرلمانية واللجان البرلمانية الخاصة وغيرها من المبادرات المماثلة. ونشجع الاتحاد البرلماني الدولي على جمع ونشر نتائج هذه العملية، وتسليط الضوء على الممارسات الجيدة التي قد تساعد على حشد المزيد من العمل البرلماني.

ونشعر بالامتنان العميق لمضيفتنا، الجمعية الوطنية في أنغولا، فضلاً عن السلطات الأنغولية والشعب الأنغولي عموماً، على إتاحة هذه الفرصة القيّمة لنا لكي نجتمع معاً كمجتمع برلماني عالمي. ونتطلّع إلى إعادة هذا الإعلان إلى برلماناتنا والقيام بدورنا في ضمان تنفيذه الفعّال.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

147th IPU Assembly

Luanda, Angola
23–27 October 2023

Luanda Declaration

Parliamentary action for peace, justice and strong institutions (SDG 16)

Endorsed by the 147th IPU Assembly
(Luanda, 27 October 2023)

The buck stops with us. This is the overarching message that we, parliamentarians participating in the 147th IPU Assembly in Luanda, retain from our General Debate on *Parliamentary action for peace, justice and strong institutions*, corresponding to Goal 16 of the global Sustainable Development Goals (SDG 16), also known as the "governance goal".

Our discussion highlighted the critical role of good governance as a societal good in its own right and as a means to the attainment of all the Sustainable Development Goals that were adopted in 2015. Good governance is the glue that binds people to each other and to their institutions, nurturing solidarity, civic engagement and political citizenship. At the same time, as defined under SDG 16, good governance enables sound policymaking and direct accountability to the people, without which we will not succeed in our shared struggles against poverty, inequality, conflict and environmental degradation, including the climate emergency, that are being experienced in every corner of the world.

We have taken stock of the many governance issues highlighted in SDG 16 that need immediate attention according to United Nations reports but also, and more importantly, of our experience in our own countries, where popular disaffection with the institutions of government – and with politics in general – is becoming ever more palpable.

As representatives of the people, we are keenly aware of our responsibility to address this state of affairs. We end this Assembly fully aware that SDG 16, more than any other SDG, relates to *parliament* as the key institution of governance in every country. Having the power to enact laws, adopt budgets and oversee the executive, we are uniquely positioned to make government work better at all levels – national, sub-national and local – and to restore the conditions for peaceful coexistence that support sustainable development and democracy in all their dimensions.

Topping the list of governance issues that we must tackle most urgently is the need to strengthen trust and ensure the more active participation of citizens in institutions at all levels, beginning with our own parliaments, where women and youth, as well as the poor and other disadvantaged groups, must be more equitably represented.

We believe that inclusion and representation are essential to building legitimacy and transparency, as the keys to more effective accountability. By opening up institutions to people from all walks of life and without discrimination, we can strengthen the people's trust in their institutions, provide public services that deliver and develop policies that leave no one behind. With regard specifically to the key issue of fair representation of the various groups and political forces in parliaments, we will strive to review and reform as needed our electoral systems in the light of the IPU Declaration on Criteria for Free and Fair Elections, as well as other international standards.

The new Indicators for Democratic Parliaments, developed by the IPU in collaboration with the United Nations and other partner organizations, provide an important tool to help us assess and strengthen our parliaments according to the principles set out in the SDGs, such as effectiveness, accountability, transparency and participation. We welcome the publication of these Indicators, which will help to guide the development of our institutions. We will do our utmost to turn these principles into action and to report back on progress made.

Among the various possible solutions to make parliaments more inclusive, we will consider measures to promote ambitious and well-designed quotas aiming at gender parity and equitable representation of all groups, as well as aligning the minimum age of eligibility for public office with the voting age. We will endeavour to review our own policies and processes, with the aim of ensuring that leadership positions are equally shared between men and women within our institutions and build a culture of inclusiveness and non-discrimination in line with the IPU Plan of Action for Gender-sensitive Parliaments.

The rule of law, the idea that no one is above the law, that all people are equal under the law, and that everyone has the right to be protected by the law, must lie at the core of our action to strengthen governance.

With this fundamental principle in mind, we will aim to curb corruption so that public resources are not diverted for personal gain and policies are not tailored to particular interests at the expense of the common good. Along these same lines, we will endeavour to free government and relevant regulatory bodies from the “corporate capture” that is a frequent cause of distortion in policy outcomes. Inspired by recent global initiatives to combat illicit financial and arms flows, we will strive to tighten the rules and close the loopholes that enable these most nefarious forms of corruption. We support national audit institutions for their valuable role in ensuring transparency and accountability through independent verification of public spending and related government processes.

With regard to the justice system, we will aim to strengthen the impartiality of the courts, speed up trial times, extend legal aid and other facilities to improve access for the most vulnerable, expand the availability of less onerous processes such as arbitration and mediation, and ensure fairness in sentencing.

By extension, we will aspire to establish or strengthen independent national human rights institutions as essential tools for the promotion and protection of all human rights. We will seek to work closely with these institutions to implement their recommendations and to harmonize national legislation with international norms. In the context of this year’s 75th anniversary of the Universal Declaration of Human Rights, we pledge to revitalize our actions to promote and protect human rights. We will strive to uphold the right of all legitimately constituted civil society organizations to make their voices heard on behalf of the groups they represent. We will also examine measures to strengthen the regulatory frameworks that govern the right to information so that, except for the most sensitive national security reasons, government-held information can be made available to the public on request and in a timely fashion.

There can be no peace without justice. As conflicts within and between countries continue to become alarmingly more frequent and severe, undermining development gains, we will seek to address the root causes of conflict that can often be found in economic inequality and discrimination against entire groups, due to gender, racial, ethnic, religious or cultural differences. We will also aim to invest more in *human* security – defined as the provision of food, health care, environmental security and other such contributors to human well-being – as the main path towards peace and development.

We reaffirm most strongly our belief in the rule of law, at both the national and international level, as the foundation of conflict prevention and resolution, as well as in dialogue and diplomacy as the only way towards lasting peace. We call on parties in all armed conflicts to abide by the 1949 Geneva Conventions and their Additional Protocols with no exceptions. We encourage more frequent use of the International Court of Justice and other international judicial institutions as key tools to resolve disputes between countries peacefully.

We cannot ignore the fact that our Assembly here in Angola has taken place against the backdrop of a rapidly escalating crisis in the Middle East. We express grave concern about the humanitarian consequences of the crisis and we implore the international community to take definitive action to ensure the unimpeded passage of humanitarian relief into Gaza without delay. Above all, the hostilities in this region must cease and negotiations must resume towards a sustainable two-State solution, with Israel and Palestine living side by side in peace and security.

Recognizing that most armed conflicts and related mediation efforts tend to be male-dominated, we will support more robust involvement of women and youth in peace processes. We will strive to take all necessary measures to prevent and combat all forms of violence against women, especially women in politics, as well as against minority and marginalized groups, and provide assistance to survivors.

A key measure of good governance is the quality of the civil service and of the public sector in general, which provide the most immediate interface between government and the people. We recognize the need for deep reforms of public administrations so that they are adequately staffed through fair and transparent recruitment processes as well as equipped with the most modern tools to provide quality service to the public. Most importantly, we will seek to ensure more direct citizens' input into public sector reforms and into the administration of public services, including health care, education and environmental preservation, so as to more effectively meet the needs of the people.

The success of all our reforms will depend most critically on the mobilization of financial and human resources. We are committed to reversing the tide of underinvestment in the institutions and processes that lie at the core of SDG 16. In particular, a more coordinated effort must be made to collect data on gender, age, income and other criteria that are key to identifying those most at risk of being left behind. Relatively modest as a share of national budgets, the implementation cost of SDG 16 will pay high dividends in terms of producing positive social cohesion, peace, and development outcomes across the board. In this connection, we call on countries to review their development cooperation policies so that due emphasis is given to investments and capacity building in recipient countries' governance sectors.

In view of the major global assessment of SDG 16 expected at the United Nations High-Level Political Forum on Sustainable Development in 2024, we will aim to conduct a thorough review of our national plans for SDG 16 and of the public sector in general, including through parliamentary hearings, special parliamentary commissions and other such initiatives. We encourage the IPU to collect and disseminate the findings from this exercise, and to highlight the good practices that may help mobilize further parliamentary action.

We are deeply grateful to our host, the National Assembly of Angola, as well as the Angolan authorities and the Angolan people in general, for providing us with this valuable opportunity to come together as a global parliamentary community. We look forward to taking this Declaration back to our parliaments and to playing our part in ensuring its effective implementation.